

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، الملك الحق المبين، والصلاة والسلام على خاتم النبيين، وإمام المرسلين، ورحمة الله للعالمين، سيدنا محمد صلى الله عليه وآله وأصحابه وسلم وبعد.

لقد اهتم الإسلام بعقد الزواج اهتماماً كبيراً، وجعل له مكانةً مميزةً، أضافت له طبيعة خاصة يختلف بها عن سائر العقود؛ فهو ليس عقداً كسائر العقود؛ لكونه ميثاقاً غليظاً؛ وذلك لما وضع له من مقاصد يجب أن يحققها، ولما يترتب عليه من آثار: اجتماعية، واقتصادية، وسياسية، وفوائد روحية لا تتحقق من عقد إلا الزواج، بالإضافة إلى أنه أساس تكوين الأسرة، التي تعد مقياساً لصلاح المجتمع أو فساده، وآثار هذا العقد تمتد مع الإنسان في حياته وبعد مماته.

والنكاح سنة شرعية من سنن الأنبياء والمرسلين ومن اهتدى بهداهم من الأولين إلى الآخرين، وهو سنة كونية لا غنى للإنسان عنها، بل حاجته إليها ماسة جداً، فهي الأساس في المجتمعات، وصلاح الأمم، فيها تسكنُ النفوس، وتتعارف الأرواح، وتتلاءم الطبائع، وتتكاثر الأبدان، وتتوالى الأجيال، فسبحان من قال في محكم التنزيل ﴿ وَمَنْ ءَايَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ [الروم الآية: 21].

ونظراً لأثر هذه العلاقة على الشخص في حياته وعلاقته بالأسرة وبالمجتمع؛ ولأن عقد الزواج من أخطر العقود؛ بحيث يمثل عقد الحياة، وفيه من التكاليف والالتزامات ما ليس في غيره؛ حيث تترتب عليه آثار عديدة: كثبوت النسب وحرمة المصاهرة وغير ذلك. فقد زادت عناية الشرع به فجعل له مقدمات تسمى في مُجْمَلِهَا الخِطْبَةُ التي نظمها وبين أحكامها؛ حيث يختار فيها الشخص شريكه، ومن ثم يكون الرضا من الطرفين، وحتى يكون الخاطب على بينة من الطرف الآخر من أجل تحقيق السعادة، وينتج عن هذا الاختيار حسن العشرة ودوام العلاقة.

وبحكم التغيرات الاجتماعية التي تطرأ على حياة الناس فإن هناك العديد من الأشياء التي دخلت على حياة الناس، ومنها ما يتعلق بالخطبة، مما يستوجب على الفرد أن يعرف أحكام تلك المستجدات ليعلم المقبول منها والمردود؛ ومنه سيكون كلامنا في هذا البحث عن

الخطبة وما يتعلق بها من أحكام ومستجدات معاصرة، تحت عنوان: أحكام الخطبة دراسة فقهية معاصرة.

أهمية البحث:

1. هذا الموضوع من المواضيع التي تمسُّ كلَّ فرد في المجتمع سواء من جهة الوالدين أو من جهة الأبناء.
2. كون الموضوع أساساً في تكوين الأسرة، وأنه من المسائل المرتبطة بكيانها، والتي أولاهها الشارع الحكيم اهتماماً عظيماً.
3. معرفة أهل الشرعية للأحكام المتعلقة بالخطبة ضمن النوازل والمستجدات الواقعة و بيان الحكم الشرعي فيها.
4. هذا الموضوع أخذ في هذا العصر مغالاة كثيرة وخرج على نطاق الشرع في أحيان عديدة، ويجب إنزال الحكم الشرعي لذلك.

إشكالية البحث:

إن كل مسلم مُقْبِلٌ على الزواج يُقْبِلُ على الخطبة أولاً فهي المقدمة المهمة التي من خلالها تحدد مصير هذا الزواج، فمن هنا نتساءل عن الخطبة وأحكامها وماهي مستجداتها ونوازلها وما حكمها الشرعي؟ وما هي المخالفات الشرعية التي يمكن أن تحدث؟ وما آثار العدول عن الخطبة ومصير الهدايا التي بينهما؟ كل هذا سنحاول إن شاء الله أن نجيب عنه في هذه المذكرة، ونبين أحكامه في ضوء الكتاب والسنة ومقاصد الشريعة.

أسباب اختيار الموضوع:

يرجع اختياري لهذا الموضوع لعدة عوامل منها:

1. اهتمامي بالقضايا الاجتماعية عموماً والتي تمسُّ الأسرة خصوصاً.
2. قلة الكتابة في هذا الموضوع بشكل مستقل؛ على حسب اطلاعي؛ إذ إننا نجد مع أحكام الزواج في الأغلب أوفي كتب فقه الأسرة.
3. ما يلاحظ من مستجدات في فترة الخطوبة؛ حيث يستوجب على الباحثين الوقوف عندها لبيان الخطأ منها؛ وتهذيب ما يمكن تهذيبه.

4. نشر هذه الرسالة مستقبلاً في كتاب حتى تكون مرجعاً لمن أراد الخُطبة على الطريق الشرعي.

أهداف البحث:

1. إن الكتابة في هذا الموضوع محاولة للمساهمة في حل المستجدات الفقهية الاجتماعية والأسرية.

2. أن أضع بين أيدي المقبلين على الزواج الأحكام الشرعية للمستجدات؛ وتوعيتهم لأجل سلك الطريق الشرعي في الخُطبة.

3. الوقوف عند المستجدات في هذا الموضوع، وبيان المقبول شرعاً منها من المردود.

4. محاربة الأعراف الفاسدة في هذا الباب، ومحاولة إيجاد حلول شرعية لها.

الدراسات السابقة للموضوع:

1. كتاب بعنوان: دليل الطالب في حكم نظر الخاطب، للأستاذ مساعد بن قاسم الفالح.

ط:1؛ الرياض: دار العاصمة، 1413هـ؛ وقد عالج هذا الكاتب مسألة حكم النظر للخطاب فقط دون معالجة كل ما يتعلق بالخطبة.

2. كتاب بعنوان: آداب الخُطبة والزفاف، تأليف عمرو عبد المنعم سليم، لا.ط؛ لا.م: دار الضياء للنشر والتوزيع، د. ت.

3. كتاب بعنوان: آداب الزفاف في السنة المطهرة، محمد ناصر الدين الألباني، ط:1؛ الأردن: المكتبة الإسلامية، 1409هـ.

والكتابان عالجا آداب الخُطبة والنكاح جملة، دون تفصيل لبيان أحكام الخُطبة بدقة.

4. كتاب بعنوان: أحكام الخُطبة في الفقه الإسلامي، نايف محمود الرجوب. ط:1؛

الأردن: دار الثقافة لنشر والتوزيع، 1429هـ/2008م.

وهذا الكتاب عالج موضوع الخُطبة، وفصل في جُل المسائل الفقهية، وبين آراء

العلماء فيها؛ كما بين حكم بعض المسائل المستجدة، لكنه لم يتطرق إلى كل المستجدات.

وسأحاول إن شاء الله في هذه المذكرة أن أتطرق إلى أحكام الخطوبة بداية من اختيار

الزوجة الصالحة إلى الدخول بها، وبيان كل ما يمكن حدوثه في هذه الفترة؛ مسلطة الضوء

على المستجدات الموجودة على أرض الواقع وبيان حكمها الشرعي.

منهجية البحث:

نظرا لتعدد القضايا المتعلقة بالخطبة والتي سنتعرض لها في هذه المذكرة، فقد اتبعت المناهج التالية؛ وذلك على حسب ما تتطلبه الدراسة؛

المنهج الوصفي وذلك لبيان أحكام الخطبة، مع الاعتماد على آلية التحليل؛ لترتيب المادة في مواطنها من جزئيات البحث، مع الاستعانة بآلية الاستقراء التي تتبع المادة في مصادرها المختلفة؛ قصد تجميعها لتكون محلا لهذه الدراسة، ثم إعطاء الحكم الشرعي لها، ويعرض آراء الفقهاء والمذاهب بشكل واضح متبعا لها بعيداً عن التحيز لرأي مذهب من المذاهب والمنهج الثالث هو المنهج المقارن الذي يتخذ من المقارنة سبيلا؛ وذلك بعرض آراء الفقهاء بشكل واضح، مع ذكر أدلتهم، ثم بيان القول الراجح.

أما منهجية العمل كانت كالاتي:

1. عزو الآيات القرآنية إلى سورها، وذلك بذكر السورة ورقم الآية في المتن.
2. تخريج الأحاديث النبوية والآثار من مصادرها ومطابقتها، وإن كانت في غير الصحيحين أذكر درجة الحديث.
3. سرد أقوال العلماء وأبين رأيهم في جميع المسائل التي يعالجها البحث وإسنادها إلى مصادرها ومراجعتها.
4. أسرد المسائل المختلف فيها بذكر أقوال وأدلة المذاهب والترجيح إن أمكن.
5. شرح المصطلحات الغامضة في المذكرة؛ للتسهيل على القارئ.
6. ترجمة الأعلام الوارد ذكرهم في البحث، مع الحرص على الاختصار وأخذ ترجمتهم من الكتب المعتمدة، عدا الصحابة رضي الله عنهم، ونساء الرسول صلى الله عليه وسلم، وأصحاب المذاهب الفقهية، فإنني لم أترجم لهم لشهرتهم، كما إنني لم أترجم للأعلام الأحياء.
7. ما يؤخذ من نصوص كما هو دون تغيير يوضع بين شولتين " " .
8. ذكر المعلومات الخاصة بالكتاب كاملة عند أول استعماله، وإذا استعمل الكتاب مرة ثانية أكتفي بذكر اسم الكاتب ثم الكتاب وأشير إليه بمرجع سابق.
9. تنويع البحث بالخاتمة وتذييله بفهارس عامة للتسهيل على القارئ.

10. وضع فهارس للآيات القرآنية والآحاديث والآثار والأعلام والمصادر، ثم فهرس الموضوعات.

خطة البحث:

بناء على الإشكالية المطروحة والأهداف المرجو تحقيقها سلكت في هذا البحث خطة تكونت من مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة، إضافة إلى الفهارس العامة.

المقدمة: تناولتُ فيها التعريف بالبحث محل الدراسة وأهميته وأسباب اختيار الموضوع والإشكالية، ثم عرجت على ذكر الأهداف والدراسات السابقة، ثم بينتُ المنهج المتبع ومنهجية العمل، ثم عرضت الخطة المنهجية في الدراسة.

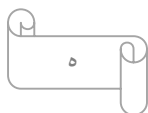
أما المبحث الأول: فجعلته بعنوان تعريف الخطبة وأحكام النظر إلى المخطوبة، وقد قسمته إلى ستة مطالب؛ وتحدثت فيه عن أحكام الخطبة في الفقه الإسلامي من تعريف الخطبة ومشروعيتها وحُكْمِها وحُكْمِها وصفات اختيار الزوجة والزوج الصالح، ومواطن التحريم والكرهية في الخطبة وكذلك حكم نظر الخطبة وحدود وضوابط النظر، ومقدار النظر ووقت رؤية المخطوبة.

بينما المبحث الثاني: خصصته لأحكام نوازل ومستجدات الخطبة؛ وقسمته إلى خمسة مطالب؛ وعالجت عدة مواضيع منها: تكرار النظر للمخطوبة لغير الحاجة كزيارة الأعياد وغيرها، وحكم لباس الخاتم وما يحدث فيه، وحكم الاتصالات الهاتفية وغيرها، والخروج بالمخطوبة والخلوة بها، وسلطة الخاطب على مخطوبته أثناء فترة الخطوبة.

أما المبحث الثالث: جاء بعنوان العدول عن الخطبة وآثاره وأحكام العقد قبل الدخول؛ واشتمل على خمسة مطالب، حيث عرّجتُ فيه على حكم العدول عن الخطبة، ومصير الهدايا التي بينهما، وكذلك مصير مال تجهيز العروس والتعويض عند العدول عن الخطبة، وإجراء عقد الزواج في فترة الخطوبة، ورأي العلماء فيه، وحدود التعامل بين العاقدين بعد العقد وقبل الدخول.

الخاتمة: وتضمنت أهم النتائج المتوصل إليها وبعض التوصيات.

الفهارس العامة: واشتملت على فهارس كل من (الآيات القرآنية، والآحاديث والآثار، والأعلام، وقائمة المصادر والمراجع، والموضوعات).



وفي الأخير أسأل الله أن يكون هذا العمل المتواضع لبنة صغيرة في صرح فقهاء
الإسلامي العتيد، وأن يكون هذا البحث خالصا لوجهه الكريم، والله من وراء القصد وهو
الهادي إلى سواء سبيل.